آراء ابن عصفور النحوية حول عملِ المصدر من خلال شرح ألفية ابن معطٍ للرُّعَينيِّ

الباحث/ عاصم علي محمد شاذلي

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع: "آراء ابن عصفور النحوية حول عمل المصدر من خلال شرح ألفية ابن معطٍ للرُّعَينيِّ"، حيث قمت بعرض الآراء النحوية لابن عصفور الإشبيلي من خلال شرح الإمام الرعيني لألفية ابن معطٍ، وقد بدأت كل مسألة بعرض رأي ابن عصفور، ثم تناولته بالدراسة والتحليل مبيناً آراء النحويين في كل مسألة وحجة كل فريق، وقمت بوضع تعقيب في نهاية كل مسألة، وبيان الرأي الراجح فيها.

ويهدف البحث إلى عرض آراء ابن عصفور النحوية الواردة في شرح الإمام الرعيني لألفية ابن معطٍ حول عمل المصدر وتحليلها في ضوء آراء النحاة.

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة اللغوية موضع الدراسة، وتحليلها في ضوء الآراء النحوية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ابن عصفور قد وافق النحاة في بعض الآراء النحوية، وانفرد ببعض الآراء المردودة، والتي أنكرها عليه النحاة، وقد وصفها الإمام الرعيني بالوهم الفاحش.

المقدمة

تناولت هذه الدراسة موضوع: "آراء ابن عصفور النحوية حول عمل المصدر من خلال شرح ألفية ابن معطٍ للرُّعَينيِّ".

وقد لاحظت خلال دراستي لآراء ابن عصفور من خلال شرح الإمام الرعيني لألفية ابن معطٍ أن ابن عصفور لم يسلك آراء من سبقه دائمًا، بل كان ينفرد ببعض الآراء النحوية، وقد كان اختياري للآراء النحوية لابن عصفور لمكانته بين النحاة، ويهدف البحث إلى عرض آراء ابن عصفور النحوية الواردة في شرح الإمام الرعيني لألفية ابن معطٍ حول عمل المصدر وتحليلها في ضوء آراء النحاة.

ويهتم هذا البحث ببيان آراء ابن عصفور النحوية الواردة في شرح الإمام الرعيني لألفية ابن معطٍ، وكذلك الكشف عن الآراء التي وافق فيها جمهور النحاة، والآراء التي انفرد بها.

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة اللغوية موضع الدراسة، وتحليلها في ضوء الآراء النحوية، وجاءت في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

المقدمة: تناولت موضوع البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، والمنهج المتبع، وحدود البحث.

المبحث الأول: شروط عمل المصدر.

المبحث الثاني: خلاف النحاة حول عمل المصدر المقترن بالألف واللام.

المبحث الثالث: إعمال اسم المصدر القياسي.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[سورة هود من الآية ٨٨]

المبحث الأول: شروط عمل المصدر.

عرض الإمام الرعيني (ت٧٧٩هـ) شروط عمل المصدر مبينًا رأي ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) في هذه المسألة قائلًا: "أن يكون موحدًا [أي: مفردًا]، فلو جُمِع لم يعمل؛ لأن الجمع يذهب الصيغة التي هي أصل الفعل، وفي هذا الشرط خلاف، فقد ذهب قوم إلى اشتراطه، منهم: أبو الحسن بن سيده، وذهب قوم إلى أنه لا يشترط التوحيد، منهم: ابن عصفور"(١).

قبل عرض هذه المسألة نبين ما المقصود بالمصدر، وما عمله، وما هي شروط عمله.

عرف ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) المصدر بأنه: "اسم الحدث الجاري على الفعل"(٢)، كما عرفه ابن مالك (ت٦٧٢هـ) قائلًا: "المصدر: اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا، أو واقع على مفعول"(٣).

قوله (اسم دال بالأصالة)، أي: بالوضع، وهو مخرج لاسم المصدر؛ لأنه دال على الحدث بالاستعمال، (على معنى)، أي: على الحدث، (قائم بفاعل)، نحو: فَرِحَ زيدٌ فرحًا، (أو صادر عنه)، أي: معنى صادر عنه، نحو: ضَرَبَ بكرٌ ضربًا، (حقيقة)، كالمثال السابق، (أو مجازًا)، نحو: مرض زيد مرضًا، فنسبة المرض إلى زيد على سبيل المجاز، (أو واقع على مفعول)، أي: مصدر ما لم يُسم فاعله، نحو: جُنون(٤).

ويعمل المصدر عمل الفعل، وقد وضح ابن عصفور عمل المصدر بقوله: "يعمل لذاته لا لشبهه بالفعل، ولا يتقيد عمله بزمان دون آخر، بل يعمل مرادًا به المضي والحال والاستقبال"(٥).

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ، للإمام العلامة أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ) السفر السابع، تحقيق ودراسة: عبد الله بن عمر حاج إبراهيم، (٣٩١/٢-٣٩٢)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(٢) الكافية في علم النحو الشافية في علمي التصريف والخط، تأليف: ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، (صـ٤٠) مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات،(صـ٨٧)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، (١٧٨/٢)، ط١، هجر، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، وشرح كتاب الحدود في النحو، تأليف: عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، (صـ١٨٣)، ط٢، مكتبة وهبة، دار التضامن، القاهرة، مصر، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

(٥) شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي (ت٦٦٩هـ)، القسم الأول (المنصوبات)، تأليف: د. علي محمد فاخر، (٢٢٦/٢)، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

وعلل ابن مالك (ت٦٧٢هـ) عمل المصدر قائلًا: "عمل المصدر عمل الفعل؛ لأنه أصل والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصل لكل واحد منها"(١)؛ ومن ثم فإن المصدر يعمل عمل الفعل لذاته، فلا يتقيد بزمان دون آخر؛ لأنه أصل للفعل، والفعل فرعه.

ولكي يعمل المصدر عمل الفعل لا بد له من شروط، هي(٢):

١- أن يكون مظهرًا، فلا يعمل المصدر المضمر(٣).

٢- أن يكون مكبرًا، فلا يعمل المصدر المصغَّر.

٣- أن يكون غير محدود [أي: دال على المرة]، فلو حد المصدر بالتاء [أي: تاء الوحدة] لم يعمل.

٤- أن يكون المصدر غير منعوت قبل تمام عمله.

٥- أن يكون مفردًا، فلا يعمل المصدر المثنى.

أما المصدر المجموع [وهو ما نحن بصدده في هذه المسألة] فقد اختلف النحاة في إعماله إلى مذهبين، هما(٤):

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١٠٦/٣).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، (٢٢٥٧/٥-٢٢٥٨)، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، (٨٤٢/٣-٨٤٣)، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، والمساعد على تسهيل الفوائد، تأليف: بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، (٢٢٦/٢-٢٢٩)، ط١، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، وشرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تأليف: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، (٢٨٢١/٦-٢٨٢٨)، ط١، دار السلام، القاهرة، جمهورية مصر العربية ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

(٣) أجاز الكوفيون إعمال المصدر مضمرًا، ينظر: المساعد لابن عقيل (٢٢٦/٢).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٨٤٤/٣)، وشرح شذور الذهب، تأليف: محمد بن عبد المنعم الجوجري، تحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، (٦٧٥/٢-٦٧٦)، ط١، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، وتعقبات أبي حيان الأندلسي على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب جمعًا ودراسة، منى غازي محمد الثقفي، (ص١٢٦-١٢٩)، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٤هـ.

المذهب الأول:

ذهب ابن هشام اللخمي (ت٥٥٧هـ)[١] وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[٢] وابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٣] وابن الوردي (ت٧٤٩هـ)[٤] إلى جواز إعمال المصدر مجموعًا.

وقد علل ابن مالك جواز عمل المصدر المجموع قائلًا: "إن صيغته [يقصد الجمع] وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعنى معها باقٍ ومتضاعف بالجمعية؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررًا بعطف؛ فلذلك منع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل، ولم يمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل؛ لأن إعمال اسم الفاعل كثير؛ فكثرت شواهد إعماله مجموعًا، وجمع المصدر قليل؛ فقلت شواهد إعماله مجموعًا"[٥].

ويلاحظ أن القائلين بهذا المذهب يجيزون إعمال المصدر المجموع؛ وذلك لأن صيغة الجمع المعنى معها باقٍ.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بقول العرب: تَرَكْتُهُ بِمَلاَحِسِ البَقَرِ أَوْلادَهَا[٦]، قال ابن مالك: "أي: بموضع ملاحس، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه..."[٧].

ووضح ابن جني (ت٣٩٢هـ) قول العرب السابق قائلًا: "ومنه عندي قولهم: تَرَكْتُهُ بِمَلاَحِسِ البَقَرِ أَوْلادَهَا، فالملاحس جمع مَلْحَس، ولا يخلو أن يكون مكانًا، أو

(١) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢٢٥٧/٥).

(٢) قال ابن عصفور: "وجمع المصدر يجري مجراه في الأعمال..."، المقرب، تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩م)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، (١٣١/١)، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٠٧/٣).

(٤) قال ابن الوردي: "يعمل المصدر المكبر عمل فعله، ولو جمعًا..."، شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تأليف: أبي حفص زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، (٤١٤/٢)، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (١٠٦/٣-١٠٧).

(٦) ينظر: مجمع الأمثال، تأليف: أبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٣٥/١)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت، وشرح الكافية الشافية، تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، (١٠١٦/٢)، ط١، دار المأمون للتراث، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القري، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: الإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، (٦٦/٥)، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (١٠٧/٣).

مصدرًا ، فلا يجوز أن يكون هنا مكانًا؛ لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها، والمكان لا يعمل في المفعول به، كما أن الزمان لا يعمل فيه"(١).

كما وضحه الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أيضًا قائلًا: "تَرَكَتْهُ بِمَلَاحِسِ البَقَرِ، أي: بالمواضع التى تلحس فيها بقر الوحش أولادها، ويروى: بملحس البقر أولادها، والملحس: مصدر بمعنى اللحس، وقيل: هو اسم مكان محذوف، تقديره: بموضع ملحس البقر، ولا يجوز أن يجعل الملحس اسم مكان؛ لأنه لا يعمل حيئذ النصب فى أولادها، يضرب لمن ترك بمكان لا أنيس به"(٢).

كما استدلوا بقول الأعشى [من بحر البسيط](٣):

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الحَزْمَ وَالفَنَعَا

الشاهد قول الشاعر: (زادت تجاربهم أبا قدامة)، حيث إنه أعمل (تجارب)، وهو مصدر مجموع؛ فنصب المفعول به (أبا قدامة)(٤).

المذهب الثاني:

ذهب ابن سيده (ت٤٥٨هـ)(٥) إلى عدم جواز إعمال المصدر المجموع، واختاره أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)(٦)، وقد تأول أصحاب هذا المذهب الشواهد التي استشهد بها أصحاب المذهب الأول؛ فجعلوا المنصوب في الشواهد السابقة منصوبًا بإضمار فعل؛ فالتقدير في قول العرب: (تركته بملاحس البقر أولادها) هو:

(١) الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، (٢/٢٠٧-٢٠٨)، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.

(٢) المستقصى في أمثال العرب، تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري (ت٥٣٨هـ) (٢/٢٥)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.

(٣) ديوان الأعشى ميمون بن قيس بن جندل، تحقيق: د. محمود إبراهيم محمد الرضواني (١/٢٩٠)، ط١، إدارة البحوث والدراسات الثقافية، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ٢٠١٠م، وذكر بلفظ: (قد جربوه... إلا المجد والفنعا)، ينظر: الخصائص لابن جني (٢/٢٠٨)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/١٠١٦).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣/٨٤٤)، وتحرير الخصاصة لابن الوردي (٢/٤١٤)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٦/٢٨٢٤).

(٥) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، (١١/٥٨)، ط١، دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣/٨٤٤).

(٦) قال أبو حيان: "وذهب قوم إلى أنه لا يجوز إعماله مجموعًا، وهو مذهب أبي الحسن بن سيده، وإياه أختار..."، ارتشاف الضرب لأبي حيان (٥/٢٢٥٨).

(لَحِسَت أولادَها)، أما التقدير في قول الأعشى السابق هو: (وجربوا أبا قدامة)، كما قالوا في قوله: (أبا قدامة) أنه يحتمل أن يكون منصوبا بـ (زادت)[١].

وقد قال ابن جني (ت٣٩٢هـ) عن قول الأعشى: "والوجه أن ينصب [يقصد أبا قدامة] بـ(تجاربهم)؛ لأنه العامل الأقرب، ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حري أن يعمل الثاني أيضًا...؛ وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده، وجب إعمال الثاني أيضًا لقربه؛ لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالًا من الأقرب"[٢].

وذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في شرح الكافية إلى أن المصدر المجموع إن عمل فإنه مقصور على السماع فيقبل ولكنه لا يقاس عليه، حيث قال: "وكذا المجموع حقه ألا يعمل؛ لأن لفظه إذا جمع مغاير للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، والفعل مشتق منه، فإن ظُفِرَ بإعماله مجموعًا قُبِل ولم يُقَس عليه"[٣].

ويلاحظ من هذا أن ابن مالك[٤] يرى أن المصدر المجموع يعمل ولكن بقلة، فهو مقصور على السماع يقبل ولا يقاس عليه.

أما عن رأي ابن عصفور[٥] في هذه المسألة فقد أجاز إعمال المصدر المجموع مطلقًا، دون أن يصفه بقلة أو بكثرة، أو ينسبه حتى إلى السماع.

تعقيب من خلال الدراسة السابقة وطرح الأدلة ومناقشة آراء النحاة يبدو أن الرأي الصحيح في هذه المسألة هو الرأي القائل: بجواز إعمال المصدر المجموع، ولكن بقلة؛ وذلك لأن صيغة الجمع وإن زالت معها الصيغة الأصلية كما زالت في التصغير فالمعنى باقٍ معها كما أنه مضاعف بالجمعية، وأيضًا الشواهد الواردة في عمل جمع المصدر قليلة، وقد ارتضى ابن عصفور إعمال المصدر المجموع مطلقًا.

(١) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (٥٩/١١)، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني، السفر السابع (٣٩٣/٢).
(٢) الخصائص لابن جني (٢٠٩/٢).
(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٠١٥/٢).
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٠١٥/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٠٧/٣).
(٥) ينظر: شرح المقرب لابن عصفور (٢٤٩/٢).

المبحث الثاني: خلاف النحاة حول عمل المصدر المقترن بالألف واللام.

عرض الإمام الرعيني خلاف النحاة حول عمل المصدر المقترن بـ(أل) مبيناً رأي ابن عصفور في هذا الخلاف قائلًا: "وأما ما فيه الألف واللام؛ فالكلام عليه من أوجه: الأول: في إعماله، وللنحويين فيه أربعة مذاهب: الأول: إعماله كالمنون؛ فيرفع الفاعل وينصب المفعول؛ فتقول: عجِبتُ من الضَّرْبِ زيدٌ عَمرًا، ونُسِبَ إلى سيبويه، وصححه ابن عصفور"(١).

المصدر الذي يعمل عمل فعله، أي: [يرفع الفاعل وينصب المفعول] ثلاثة أنواع، هي(٢):

النوع الأول: المصدر المضاف:

هذا النوع لا خلاف بين البصريين والكوفيين(٣) في إعماله عمل الفعل.

وقد وَضَّح الإمام الرعيني رأي النحاة في إعمال المصدر المضاف قائلًا: "أما المضاف: فلا خلاف في إعماله إلا خلاف من لا يعتد بخلافه"(٤).

وإعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال المصدر غير المضاف [أي: المنون والمقترن بالألف واللام]، نحو: أعجبَني ضرْبُ زَيدٍ عَمْرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [سورة الحج من الآية:٤٠](٥)، فالمصدر (دفع) قد أضيف إلى الفاعل، ونصب المفعول به (الناس)(٦).

وقد علل ابن مالك (ت٦٧٢هـ) كثرة عمل المصدر المضاف دون غيره [أي: المصدر المنون، والمقترن بـ(أل)] قائلًا: "الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني، السفر السابع (٤٢٦/٢).

(٢) ينظر: البديع في علم العربية، تأليف: أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، (٥٢٠/١-٥٢١)، ط١، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ، وتوجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، (صـ٥١٨-٥٢٠)، ط١، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، وشرح المفصل للزمخشري، تأليف: أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، (٧٤/٤-٧٥)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، وتسهيل الفوائد لابن مالك (صـ١٤٢)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٠٠هـ)، (١٩٨/٢-٢٠٠)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(٣) يقول ابن عقيل: "المعروف أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المضاف، وقيل: إن من الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال، ويجعل ما وجد بعده من عمل فعل مقدر"، المساعد لابن عقيل (٢٣٤/٢).

(٤) **قال محقق كتاب شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني: "لعله قصد أبا حيان الذي قال في التذييل والتكميل (٨٠/١١): "وترك إعمال المضاف وذي (أل) عندي هو القياس؛ لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم، فكان قياسه ألا يعمل"، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني، السفر السابع (٤٢١/٢).**

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (صـ٢٩٧)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، والمساعد لابن عقيل (٢٣٤/٢).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٤)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (١٧٢/٣)، دار الفكر، د.ت.

المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل؛ فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة، وهو المنون والمقترن بالألف واللام"[١].

وأكثر أنواع المصدر إعمالًا هو المصدر المضاف.

النوع الثاني: المصدر المنون:

اختلف النحاة في هذا النوع إلى مذهبين، هما[٢]:

المذهب الأول:

وهو للبصريين[٣] فهم يجيزون إعمال المصدر المنون عمل فعله [برفع الفاعل ونصب المفعول به] إن كان الفعل متعديًا، [ورفع الفاعل فقط] إن كان الفعل لازمًا، كما يجيزون تقديم المفعول به على الفاعل، نحو: عَجِبْتُ من ضَرْبٍ عَمْرًا زَيْدٌ.

المذهب الثاني:

وهو للكوفيين[٤] فهم يمنعون إعمال المصدر المنون عمل فعله، وإن وقع بعد المصدر المنون مرفوع أو منصوب، فهو بإضمار فعل من لفظ المصدر، نحو: قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [سورة البلد الآية:١٤-١٥]، حيث إن قوله (إطعام) مصدر والفاعل محذوف، وقوله (يتيمًا) مفعول به، والتقدير: أو إطعامه يتيمًا[٥].

وقد وضح بدر الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ) حكم عمل هذا النوع، قائلًا: "وإعمال المصدر مضافًا أكثر، ومنونًا أقيس، وقد يعمل مع الألف واللام"[٦].

ويبدو أن عمل المصدر المنون أقيس من عمل المصدر المضاف.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١١٥/٣).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٨٤٠/٣)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (٨٠/١١-٨١)، وشرح الأشموني (١٩٨/٢-١٩٩)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (٥/٢)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢٢٥٩/٥).

(٤) ينظر: المساعد لابن عقيل (٢٣٤/٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (٧١/٥).

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٥/٢).

(٦) شرح ابن الناظم لبدر الدين بن مالك (ص٢٩٧).

النوع الثالث: المصدر المقترن بالألف واللام: [وهو ما نحن بصدده في هذه المسألة].

يوصف هذا النوع بأنه قليل في اللغة ونادر جدًّا، ولندرته يكاد يصل إلى حد الشذوذ؛ وذلك لبعد هذا النوع عن مشابهة الفعل باقترانه بـ(أل)، والمصدر المقترن بـ(أل) أقل استعمالًا وبلاغة من المصدر المضاف، والمصدر المنون، نحو: المجدُّ سريع الإنجاز أعمالَه، فالمصدر المقترن بـ(أل) وهو (الإنجاز) قد نصب المفعول به وهو (أعماله)[١].

وقد اختلف النحاة في إعمال المصدر المقترن بـ(أل) إلى مذاهب، هي[٢]:

المذهب الأول:

ذهب الخليل[٣] وسيبويه[٤] والمبرد[٥] إلى جواز إعمال المصدر المقترن بـ(أل) كالمصدر المنون دون قبح، نحو: عَجِبْتُ مِن الضَّرْبِ زيدٌ عمرًا[٦].

وقال الإمام الرعيني[٧] عن هذا المذهب: "ونُسِبَ [يقصد هذا المذهب] إلى سيبويه، وصححه ابن عصفور"[٨].

---

(١) ينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى، تأليف: عبد الله بن صالح الفوزان، (صـ٢٦٧)، ط٢، دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢٢٦١/٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٨٤٠/٣- ٨٤١)، وأوضح المسالك لابن هشام (١٧٣/٣)، وشرح الأشموني (٢٠٠/٢)، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٦/٢).

(٣) ينظر رأيه في: شرح الرضي على الكافية، تعليق: د. يوسف حسن عمر، (٤٠٩/٣)، ط٢، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (١٢٧/٨)، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (١٩٢/١)، ط٣، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

(٥) نَسَبَ بعض النحاة كالرضي والبغدادي إلى المبرد أنه خالف سيبويه ومنع إعمال المصدر المقترن بـ(أل)، ينظر: المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (١٥٣/١)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط٢، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، وشرح الرضي على الكافية (٤١٠/٣)، وخزانة الأدب للبغدادي (١٢٨/٨).

ولكن كلام المبرد في هذه المسألة صريح، وهو جواز إعمال المصدر المقترن بـ(أل) كما يرى سيبويه، يقول المبرد: "تقول أعجبني الضرب زيد عمرًا... وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام:

لقد علمتَ أُولَى المُغيرةِ أنَّني لحِقتُ فَلم أَنكُلْ عَنِ الضَّربِ مِسْمَعا

أراد عن ضربْ مِسْمَع، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة، فعمل عمل الفعل"، ينظر: المقتضب للمبرد (١٥٢/١-١٥٣).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢٢٦١/٥)، والمساعد لابن عقيل (٢٣٤/٢).

(٧) لم ينص ابن عصفور على تصحيحه لهذا الرأي في كتاب: المقرب، أو شرح المقرب، أو شرح الجمل، وقال في المقرب (١٣٠/١): "وإن كان معرفًا بالألف واللام فالأحسن فيه ألا يعمل، وقد يجوز أن يعمل عمل فعله، فيرفع به الفاعل وينصب المفعول..."، وقال في شرح جمل الزجاجي: "وأما المصدر المعرف بالألف واللام، فحكمه حكم المصدر المنون يرفع الفاعل وينصب المفعول، فتقول: يُعجبُني الضربُ زيدٌ عمرًا"، شرح جمل الزجاجي، تأليف: أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، (١١٨/٢)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(٨) شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني، السفر السابع (٤٢٦/٢).

وقد استشهد أصحاب هذا المذهب بقول الشاعر [من بحر المتقارب][(١)]:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

الشاهد قول الشاعر: (النكاية أعداءه)، حيث عمل المصدر المقترن بالألف واللام (النكاية) عمل فعله؛ فنصب المفعول به (أعداءه)[(٢)].

وقول الشاعر [من بحر الطويل][(٣)]:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

الشاهد قول الشاعر: (عن الضرب مسمعا)، حيث عمل المصدر المعرف بـ(أل) وهو (الضرب) عمل فعله؛ فنصب المفعول به (مسمعا)[(٤)].

ويبدو أن القائلين بهذا المذهب يعملون المصدر المقترن بـ(أل) عمل الفعل مطلقًا دون قبح.

المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون[(٥)] والبغداديون[(٦)] وبعض البصريين منهم ابن السراج[(٧)] إلى عدم جواز إعمال المصدر المعرف بـ(أل) كالمصدر المنون، ويجعلون ما جاء بعده من معمول على إضمار فعل من لفظ المصدر[(٨)].

فيقدر على رأيهم البيت الأول الذي استشهد به سيبويه، ومن قال برأيه (ينكي أعداءه)، أما البيت الثاني فيقدر (ضربت مسمعًا)، وهو اسم رجل[(٩)].

---

(١) قال ابن يعيش: "أنشده سيبويه غُفْلًا ولم يذكر شاعره"، شرح المفصل لابن يعيش (٧٩/٤)، وقال البغدادي: "البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها"، خزانة الأدب للبغدادي (١٢٧/٨-١٢٩).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (١٩٢/١)، والإيضاح العضدي، تأليف: أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، (صـــــــــــ١٦٠)، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، وشرح أبيات سيبويه، تأليف: أبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، (٢٦٠/١-٢٦١)، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، وشرح الجمل لابن عصفور (١١٨/٢-١١٩).

(٣) نسب سيبويه وغيره من النحويين هذا البيت إلى المرار الأسدي، ينظر: الكتاب لسيبويه (١٩٢/١-١٩٣)، ونسبه البغدادي إلى مالك بن زغبة الباهلي، ينظر: خزانة الأدب للبغدادي (١٢٩/٨-١٣٢)، ويروى هذا البيت بلفظ (لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ)، ينظر: الكتاب لسيبويه (١٩٣/١)، وبلفظ (أُولَى العَشِيرَةِ)، ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني، السفر السابع (٤٢٧/٢)، وبلفظ (لقيتُ ولمْ أَنْكُلْ)، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، (١٠٣٦/٣)، ط١، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه (١٩٣/١)، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (صـــــــــــ١٦١)، والمرتجل في شرح الجمل، تأليف: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، (صـــــــــــ٢٤٥)، دمشق، سوريا، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، وتحرير الخصاصة لابن الوردي (٤١٦/٢).

(٥) ينظر رأي الكوفيين في: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٨٤٠/٣).

(٦) ينظر رأي البغداديين في: همع الهوامع للسيوطي (٧٢/٥).

(٧) قال ابن السراج: "قال قوم إذا قلت: أردت الضرب زيدًا إنما نصبته بإضمار فعل؛ لأن الضرب لا ينصب وهو عندي قول حسن"، الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، (١٣٧/١)، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (٨٢/١١)، والمساعد لابن عقيل (٢٣٤/٢).

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١١٧/٣).

وقد رَدَّ ابن مالك (ت٦٧٢هـ) رأي القائلين بهذا المذهب قائلًا: "وهذا مع ما فيه من التكلف مردود بإتيان النصب في مواضع لا يصلح فيها إتيان فعل"[١]، نحو قول كثير عزة [من بحر الطويل][٢]:

تَلُومُ امرأً في عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاعَ الضَّلَالَةِ حِينُ

الشاهد قول الشاعر: (وللترك أشياع الضلالة)، حيث أعمل المصدر المقترن بـ(أل)؛ وذلك لأنه قد عاقب الضمير؛ فقوله: (أشياع) منصوب بقوله: (الترك)، والتقدير: (ولتركه أشياع)[٣].

المذهب الثالث:

ذهب بعض البصريين ومنهم الفارسي[٤] إلى جواز إعمال المصدر المقترن بالألف واللام ولكنه مستقبح[٥].

وقد قال الفارسي (ت٣٧٧هـ) عن المصدر المقترن بـ(أل): "وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال الأول [يقصد المنون] ثم المضاف، ولم أعلم شيئًا من المصادر بالألف واللام معملًا في التنزيل"[٦].

وقد عُورِضَ رأيه هذا بقوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [سورة النساء من الآية: ١٤٨]، حيث إن قوله: (الجهر) مصدر مقترن بـ(أل) عامل في قوله: (بالسوء)[٧].

وقال ابن مالك عن هذه الآية القرآنية: "فيحتمل أن يكون (مَن) في موضع رفع بالجهر على تقدير لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول إلا مَن ظلم، ويحتمل أن يكون الكلام قد تم قبل (إلا) وتكون في موضع نصب على الاستثناء"[٨].

---

(١) المصدر السابق (١١٧/٣).

(٢) ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، (صـــــــــــ١٧٣)، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١١٧/٣)، وذكر بلفظ: (أشياع الصبابة)، ينظر: ديوان كثير عزة (صـــــــــــ١٧٣)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ود. عبد المجيد قطامش، (٢٢١/٤)، ط١، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (٢٨٤٤/٦).

(٤) ينظر رأيه في: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٨٤٠/٣)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢٨٤٣/٦)، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٦/٢).

(٥) ينظر: المساعد لابن عقيل (٢٣٥/٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (٧٢/٥).

(٦) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (صـــــــــــ١٦٠).

(٧) ينظر: البديع في علم النحو لابن الأثير (٥٢٢/٢)، والبحر المحيط في التفسير، تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، (١١٥/٤– ١١٧)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٣١هـ/١٤٣٢هـ/٢٠١٠م، والمقاصد النحوية للعيني (١٣٩٨/٣).

(٨) شرح التسهيل لابن مالك (١١٦/٣).

ويبدو أن الفارسي يجيز إعمال المصدر المقترن بـ(أل) ولكن على قبح، كما أشار إلى أنه لم يجد في التنزيل إعمال مصادر مقترنة بـ(أل)؛ وذلك على حد علمه، ولكن رُدَّ قوله بالآية القرآنية السابقة.

المذهب الرابع:

ذهب بعض النحاة[١] إلى التفصيل بين أن تكون (أل) معاقبة للضمير أو لا، فإن كانت معاقبة له جاز إعمال المصدر المقترن بها، نحو: أعجبني الضَّرْبُ الغلامَ تأديبًا، فـ(أل) قد عاقبت الضمير، والتقدير: أعجبني ضربُكَ، وإن كانت غير معاقبة للضمير فلا يجوز إعمال المصدر المقترن بها، نحو: عجبتُ من الضَّرْبِ زيدٍ عَمرًا؛ فـ(أل) لم تعاقب الضمير فلم يعمل المصدر المقترن بها[٢].

وقد صحح أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) هذا المذهب قائلًا: "وهذا المذهب هو الصحيح"[٣]، ثم علق[٤] على الأبيات الشعرية التى استشهد بها سيبويه بأن المصادر المعرفة بـ(أل) في الأبيات معاقبة للضمير، وقد نصب بعدها المفعول به؛ فالبيت الأول، وهو قول الشاعر [من بحر المتقارب][٥]:

ضَعِيفُ النِّكايَةِ أعْداءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

تقديره: (ضعيف نكايته أعداءه)، والبيت الثاني، وهو قول الشاعر[من بحر الطويل][٦]:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

تقديره: (فلم أَنْكُلْ عن ضَربي مِسْمَعا).

ويرد عليهم بأنه قد جاء رفع الفاعل، ونصب المفعول به بعد المصدر المقترن بـ(أل) في قول الشاعر [من بحر الطويل][٧]:

---

(١) ينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، (صـ٥٦)، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٢٢٦١/٥)، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٦/٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (٧٢/٥-٧٣).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (٨٣/١١)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٨٤٠/٣-٨٤١)، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني، السفر السابع (٤٢٦/٢-٤٢٧)، والمساعد لابن عقيل (٢٣٥/٢).

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان (٨٣/١١).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٨٥/١١).

(٥) سبق تخريج الشاهد الشعري.

(٦) سبق تخريج الشاهد الشعري.

(٧) لم يعرف قائله، ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (٨٦/١١)، وذكر هذا البيت بلفظ: (وللتَّرْكِ بَعْض الصَّالِحِيْنَ)، ينظر: المساعد لابن عقيل (٢٣٦/٢)، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٦/٢).

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِيءِ إلَهُهُ وَلِلتّرْكِ بَعْض المُحْسِنِينَ فَقِيرَا

الشاهد في هذا البيت قول الشاعر: (الرزق المسيء إلهه)، حيث إن المصدر المقترن بـ(أل) وهو (الرزق) قد نصب المفعول به وهو (المسيء) ورفع الفاعل وهو (إلهه)[1].

ويبدو أن الرأي الذي تطمئن إليه النفس في هذه المسألة هو الرأي القائل: بجواز إعمال المصدر المقترن بـ(أل) مطلقًا دون قبح، وهذا ما أيدته بعض الدراسات السابقة[2].

تعقيب من خلال الدراسة السابقة وطرح الأدلة ومناقشة آراء النحاة يتضح الآتي:

١- أكثر أنواع المصدر استعمالًا في الكلام العربي هو المصدر المضاف، ولا خلاف بين النحاة في إعماله عمل الفعل.

٢- المصدر المنون هو أقيس الأنواع، والمصدر المقترن بـ(أل) أقل هذه الأنواع استعمالًا، حيث يوصف بأنه نادر جدًّا في اللغة، حتى يكاد يصل إلى حد الشذوذ؛ فالاستعمالات العربية هي التي تحكم بالعمل أو غيره، ولم يرد عمل المصدر المقترن بـ(أل) إلا في أبيات شعرية قليلة.

٣- الرأي الصحيح في هذه المسألة هو رأي المذهب الأول، وهو القائل: بجواز إعمال المصدر المقترن بـ(أل) مطلقًا دون قبح، وهذا المذهب عليه أكثر النحاة، وهو الذي ارتضاه ابن عصفور.

(١) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (٦/٢٨٤٧).

(٢) ينظر: تعقبات أبي حيان الأندلسي على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، منى غازي محمد الثقفي (صـ١٣٥-١٣٦).

المبحث الثالث: إعمال اسم المصدر القياسي.

بَيَّنَ الإمام الرعيني رأي ابن عصفور في هذه المسألة قائلًا: "اعلم أن اسم المصدر على قسمين: قياسي وسماعي؛ فأما القياسي فيكون من الفعل الثلاثي على (مَفعِل) كـ(المضرِب) ومن الزائد على الثلاثي على بناء اسم المفعول كـ(مُكرَم) بفتح الراء...والكلام عليه في إعماله: وهو يعمل عمل مصدره تقول: أعجبني مَضرِبُ زيدٍ عمرًا، أي: ضربه... قال الشاعر [من بحر الكامل][(١)]:

أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُم رَجُلًا أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

(رجل) مفعول لـ (مصابكم)؛ لأنه اسم للإصابة، أي: إصابتكم رجلًا، و(ظلوم) منادى، و(ظُلْمُ) خبر إن، و(تحية) بدل من (السلام) أو حال منه، وجعل ابن عصفور (مصابًا) في البيت من أسماء المصادر التي هي غير قياسية"[(٢)].

قبل عرض هذه المسألة نوضح ما المقصود باسم المصدر، وما عمله، وما أنواعه؟ عرف ابن مالك (ت٦٧٢هـ) اسم المصدر بأنه: "ما ساواه [يقصد ما ساوى المصدر] في المعنى.. وقبول الألف واللام والإضافة والوقوع موقع الفعل...، وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما في الفعل، كـ(وضوء) و(غسل)، فإنهما مساويان للتوضؤ والاغتسال في المعنى... وخالفه بخلوه دون عوض من بعض ما في فعليهما، وهما توضَّأ واغتسل"[(٣)].

ويعمل اسم المصدر عمل مصدره بشروطه؛ فيرفع اسم المصدر كما يرفع مصدره، وينصب كما ينصب[(٤)]، وقد نبه الأشموني (ت٩٠٠هـ) على قلة إعمال اسم

---

(١) نُسِبَ هذا البيت إلى الحارث بن خالد المخزومي في شعره، ينظر: شعر الحارث بن خالد المخزومي، د. يحيى الجبوري، (ص٩١)، ط١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ونُسِبَ أيضًا إلى العرجي في ديوانه، ينظر: ديوان العرجي، تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي، (ص٣١٩)، ط١، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، كما نُسِبَ إلى أبي دهبل الجمحي في ديوانه، ينظر: ديوان أبي دهبل الجمحي، رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، (ص٦٦)، ط١، مطبعة القضاء في النجف الأشرف، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، وهو بلفظ (أَظُلَيْم) في ديوان الحارث بن خالد المخزومي، وديوان العرجي، وبلفظ (أَظَلُومُ) في ديوان أبي دهبل الجمحي.

الشاهد: قوله: (مصابكم رجلًا)، وجه الاستشهاد: حيث إن المصدر الميمي (مصاب) عمل عمل الفعل، فرفع فاعله وهو الضمير (كاف الخطاب) –المضاف إليه– ونصب المفعول به (رجلًا)، ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (١٣٩/١)، وأوضح المسالك لابن هشام (١٧٤/٣-١٧٥)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٧٢١/٢-٧٢٢).

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني، السفر السابع (٤٣٠/٢-٤٣١).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١٢٢/٣).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٢٣٨/٤).

المصدر[١]، وجعل بعض النحويين[٢] عمل اسم المصدر شاذًّا؛ ومن ثم فإن اسم المصدر يعمل عمل المصدر بشروطه، ولكن عمله قليل.

ولاسم المصدر ثلاثة أنواع، هي[٣]:

النوع الأول: ما كان علمًا[٤]، نحو: (يسار) علم لليسر، وهذا النوع لا يعمل عمل الفعل اتفاقًا؛ لأنه يخالف المصدر في كونه لا يضاف، ولا يوصف، كما أنه لا يقبل (أل)، ولا يقع موقع الفعل.

النوع الثاني: ما كان أصل وضعه اسمًا لغير المصدر[٥]، ثم استعمل له، مثل: (الكلام)، حيث إنه اسم للملفوظ به من الكلمات وهذا أصله، ثم نقل بعد ذلك إلى معنى التكليم.

وقد اختلف النحاة في إعمال هذا النوع إلى مذهبين، هما[٦]:

المذهب الأول:

ذهب البصريون[٧] إلى أن هذا النوع لا يعمل إلا في الضرورة؛ وذلك لأن الأصل فيه أنه وضع لغير المصدر، مثل: (الغسل) فهو موضوع لما يغتسل به، ثم استعمل بعد ذلك في الحدث، فهم لا يجيزون إعمال اسم المصدر، ويجعلون العمل لفعل محذوف.

ويبدو أن البصريين يمنعون عمل اسم المصدر إذا كان أصل وضعه لغير المصدر إلا في الضرورة، ويجعلون العمل لفعل محذوف.

---

(١) ينظر: شرح الأشموني (٢٠٧/٢).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٢٠٧/٢).

(٣) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام (١٧٤/٣-١٧٥)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٧٢٠/٢-٧٢٢)، وشرح الأشموني (٢٠٤/٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (٧٧/٥-٧٨).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٢١/٣-١٢٢)، وأوضح المسالك لابن هشام (١٧٤/٣).

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف: أبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت٧٦١هـ)، (صـ٢١٢)، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٢ه/٢٠٠١م، وهمع الهوامع للسيوطي (٧٧/٥).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢٢٦٤/٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٨٤٦/٣)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (صـ٢١٢)، وشرح الأشموني (٢٠٥/٢).

(٧) ينظر رأي البصريين في: شرح شذور الذهب للجوجري (٧٢١/٢)، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٧/٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (٧٧/٥).

المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون والبغداديون[١] إلى جواز إعمال هذا النوع، وحجتهم أنه دال على الحدث الآن، وقد استدلوا بقول عُمَيْر بن شُييم القُطامي [من بحر الوافر][٢]:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

الشاهد قول الشاعر: (عطائك المائة)، أعمل اسم المصدر (عطاء) عمل مصدره وهو (إعطاء)؛ فنصب المفعول به (المائة)، والكاف هي الفاعل مضاف إليه، والمفعول به الآخر محذوف، والتقدير: إعطائك إياي المائة[٣].

النوع الثالث: اسم المصدر القياسي [وهو ما نحن بصدده في هذه المسألة]، وهو ما بُدِئ بميم زائدة لم تدل على المفاعلة، فهو من الفعل الثلاثي على وزن (مَفعِل)، نحو: (مَضْرِب)، ومن غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، نحو: (مُكرَم)، ويعمل هذا النوع عمل الفعل اتفاقًا؛ وذلك لأنه في الحقيقة مصدر، ويسمى بالمصدر الميمي، وتسميته اسم مصدر على سبيل المجاز[٤].

وقد وضح جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) حكم هذا النوع قائلًا: "يعمل كمصدر اسمه، أي: اسم المصدر الميمي لا العلم بإجماع"[٥]؛ ومن ثم فإن هذا النوع يعمل عمل الفعل بإجماع.

ومن إعماله قول الشاعر [من بحر الكامل][٦]:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رجلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

الشاهد قول الشاعر: (مصابكم رجلًا)، حيث إن المصدر الميمي (مصاب) عمل عمل الفعل، فرفع فاعله وهو الضمير (كاف الخطاب) -المضاف إليه- ونصب المفعول به (رجلًا)[٧].

---

(١) ينظر رأي الكوفيين والبغداديين في: المساعد لابن عقيل (٢٣٩/٢)، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٧/٢).

(٢) ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، (صـ٣٧)، ط١، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٦٠م، وشرح التسهيل لابن مالك (١٢٣/٣)، وشرح ابن الناظم لبدر الدين بن مالك (صـ٢٩٨)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢٤١/٤).

(٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (١٤٠/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٣/١-٧٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٢٣/٣)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢٨٥٧/٦)، وتحرير الخصاصة لابن الوردي (٤١٨/٢)، وشرح الأشموني (٢٠٥/٢).

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (صـ٢١١)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، (٥٢٢/١)، ط١، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني، السفر السابع (٤٣٠/٢)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٧٢١/٢).

(٥) همع الهوامع للسيوطي (٧٧/٥).

(٦) سبق تخريج هذا البيت.

(٧) سبق ذكر هذا الشاهد في الحاشية.

وقد جعل ابن عصفور[١] كلمة (مصابًا) في هذا البيت من أسماء المصادر غير القياسية، فلا يعمل إلا حيث سُمِعَ.

وردَّ أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ما قاله ابن عصفور وجعله وهمًا فاحشًا قائلًا: "وجعل ابن عصفور (أظلوم إن مصابكم رجلًا) من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سُمِع؛ وذلك وهم فاحش؛ لأن مُصابًا من اسم المصدر القياسي من (أفْعَل) المعتل العين؛ ألا ترى أن فعله (أَصَابَ)، فهو من المقيس الذي أجمع عليه البصريون والكوفيون"[٢].

كما رَدَّه الإمام الرعيني أيضًا، ووصفه بأنه وهم فاحش، حيث قال: "وهو وهم فاحش؛ لأنه من أسماء المصادر التي تقاس كالمُعَاد والمُمَال"[٣].

تعقيب من خلال الدراسة السابقة يتضح الآتي:

١- اسم المصدر ثلاثة أنواع: النوع الأول: العلم: وهذا النوع لا يعمل عمل الفعل اتفاقًا، النوع الثاني: ما كان أصل وضعه لغير المصدر فاستعمل له: وهذا النوع اختلف النحاة في إعماله، النوع الثالث: ما بدئ بميم زائدة غير دالة على المفاعلة: وهو اسم المصدر القياسي.

٢- يبدو أن ابن عصفور قد انفرد برأيه في هذه المسألة، حيث جاء برأي لم يقل به أحد من النحاة، وقد اعْتُرِضَ عليه، ووُصِفَ رأيه بأنه وهم فاحش؛ مما أدى إلى بطلانه.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١١٩/٢-١٢٠).

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان (١٠٤/١١).

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني، السفر السابع (٤٣١/٢).

الخاتمة والنتائج

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- أجاز ابن عصفور عمل المصدر المجموع مطلقًا دون قيد أو شرط.

٢- تتنوع المصادر في عملها؛ فأكثر المصادر استعمالًا هو المصدر المضاف، وأقيس هذه الأنواع هو المصدر المنون، أما المصدر المقترن بـ(أل) فلم يرد في اللغة إلا نادرًا حتى يكاد يحكم عليه بالشذوذ.

٣- اختلف النحاة في إعمال المصدر المنون والمصدر المقترن بـ(أل)، أما المصدر المضاف فلا خلاف بين النحاة في إعماله.

٤- وافق ابن عصفور جمهور النحاة في بعض الآراء النحوية.

٥- انفرد ابن عصفور ببعض الآراء المردودة، والتي أنكرها عليه النحاة، وقد وصفها الإمام الرعيني بالوهم الفاحش.

المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم .**

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط١، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

* قُدِّمَ كتاب الله العزيز لشرفه.

٣) الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، د.ت.

٥) الإيضاح العضدي، تأليف: أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٦) البحر المحيط في التفسير، تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٣١هـ/١٤٣٢هـ/٢٠١٠م.

٧) البديع في علم العربية، تأليف: أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ.

٨) التذييل والتكميل في شرحِ كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

١٠) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، تأليف: عبد الله بن صالح الفوزان، ط٢، دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ.

١١) تعقبات أبي حيان الأندلسي على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب جمعًا ودراسة، منى غازي محمد الثقفي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٤هـ.

١٢) توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، ط١، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٥) الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.

١٦) ديوان أبي دهبل الجمحي، رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، ط١، مطبعة القضاء في النجف الأشرف، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٧) ديوان الأعشى ميمون بن قيس بن جندل، تحقيق: د. محمود إبراهيم محمد الرضواني ، ط١، إدارة البحوث والدراسات الثقافية، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ٢٠١٠.

١٨) ديوان العرجي، تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي، ط١، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

١٩) ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٦٠م.

٢٠) ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٢١) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٢٣) شرح أبيات سيبويه، تأليف: أبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٢٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٠٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٥) شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تأليف: أبي حفص زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢٦) شرح ألفية ابن معطٍ للإمام العلامة أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي (ت٧٧٩هـ) السفر السابع، تحقيق ودراسة: عبد الله بن عمر حاج إبراهيم، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٧)شرح التسهيل، تأليف: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٨) شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تأليف: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة، جمهورية مصر العربية ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٩) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٠) شرح جمل الزجاجي، تأليف: أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣١) شرح الرضي على الكافية، تعليق: د. يوسف حسن عمر، ط٢، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

٣٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف: أبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت٧٦١هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٢ه/٢٠٠١م.

٣٣) شرح شذور الذهب، تأليف: محمد بن عبد المنعم الجوجري، تحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط١، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٣٤) شرح الكافية الشافية، تأليف: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القري، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣٥) شرح كتاب الحدود في النحو، تأليف: عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، دار التضامن، القاهرة، مصر، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٣٦) شرح المفصل للزمخشري، تأليف: أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٧) شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي (ت٦٦٩هـ)، القسم الأول (المنصوبات)، تأليف: د. علي محمد فاخر، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣٨) شعر الحارث بن خالد المخزومي، د. يحيى الجبوري، ط١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٣٩) الكافية في علم النحو الشافية في علمي التصريف والخط، تأليف: ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.

٤٠) كتاب سيبويه، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤١) مجمع الأمثال، تأليف: أبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.

٤٢) المرتجل في شرح الجمل، تأليف: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، سوريا، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٤٣) المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف: بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٤٤) المستقصى في أمثال العرب، تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.

٤٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ود. عبد المجيد قطامش، ط١، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٦) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار السلام، القاهرة مصر، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٤٧) المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط٢، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٤٨) المقرب، تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩ه)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٤٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: الإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.